التطورات المتلاحقة، الى مسرح لحركة غير اعتيادية، بعد ان انتقلت «كرة التسوية السياسية للازمة... من الملعب الاميركي الى الملعب الاوروبي» ـ حسب قول مصادر اوروبية (**المصدر نفسه**). وفي حمّى هذه الحركة، ثمة جهود في اتجاهين:

«الاول، الذي يقوم به اصحاب القضية وساستها» (**الحوادث** ، لندن، العدد ١٥٨٩، ١٧/٤/١٩٨٧، ص ٢٥)؛ وضمن اطاره قام الملك الاردني حسين بـ «زيارة خاصة» الى العاصمة البريطانية، حاملاً تخوفه «من ان يؤدي توحيد الفصائل الفلسطينية الذي تمّ على حساب اتفاق عمان، الى تصليب الموقف العسكري الفلسطيني، [واستطراداً الى]... نسف مشروع التسوية الاميركية المطروح لحل ازمة المنطقة» (لميس انديوني، **ميدل ايست انترناشيونال** ، ٣/٤/١٩٨٧). ثُمَّ زيارة وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، الى كل من اسبانيا وايطاليا، ليتباحث مع المسؤولين فيهما حول مسألة المفاوضات المباشرة تحت مظلة دولية، من ناحية، وللمشاركة في مجلس الدولية الاشتراكية الذي عقد في روما، في ٨ و ٩ نيسان (ابريل) الماضي. واخيراً زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، الى فرنسا لاقناع المسؤولين الفرنسيين بوجهة نظره الداعية الى صرف النظر عن المؤتمر الدولي والتمسك بالمفاوضات المباشرة. وقد تلقى شامير، في هذا الشأن، رداً فرنسياً حاسماً من الرئيس فرنسوا ميتران الذي «أكّد، بكل وضوح،... ان فرنسا ستتخذ موقفاً مؤيداً للمؤتمر الدولي، وانها لم تعد تؤيد الاتصالات المباشرة، التي تبدولها، الآن، ضرباً من الوهم» (**الشرق الاوسط** ، ١/٥/١٩٨٧). ويرى ميتران ان الاقتراح الخاص بالمؤتمر يمكن ان يتقدم «اذا أُخذ في الاعتبار ان الدول دائمة العضوية في مجلس الامن تمثّل بعض المصالح الكبرى في العالم التي تجد في... النزاع اسباباً جديدة للمواجهة، وقد تجد فيه، ايضاً، فرصاً جديدة لارساء أسس السلم». غير انه أوضح ان ما من مشروع سوف يكتب له النجاح «ما لم يتسنّ لكل دول المنطقة، بما فيها اسرائيل، ان تتمتع بالأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها، وما لم يتم اقرار حق كل شعوب المنطقة، بما فيها الشعب الفلسطيني، في تقرير مصيرها» (**الاهرام**، القاهرة، ١٧/٤/١٩٨٧). وطالب بضرورة الاسراع في العثور على حلّ «لأن اليأس يحرض على كل شيء، حتى [على] الجريمة» (الحوادث، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٤).

و «الثاني [تحرك] تقوم به دول المجموعة الاوروبية، برئاسة بلجيكا التي عبر وزير خارجيتها... عن ' تبرّمه ' [لكثرة] جولات الاستطلاع الغربية في المنطقة» وطالب بـ «ضرورة فعل شيء [ما] قبل حدوث الانهيار الكبير» (**المصدر نفسه** ، ص ٢٥). والتحرك هذا تمثل في الجولة التي قام بها وزير الخارجية نفسه، ليو تنديمانز، بصفته الرئيس الحالي للسوق الاوروبية المشتركة، الى كل من مصر والسعودية والاردن، للبحث «في امكانات تقريب وجهات النظر بين مختلف الاطراف المعنية بالمؤتمر الدولي» (**القبس** ، ١٤/٤/١٩٨٧)، بعد ان دخلت الاتصالات الاوروبية مرحلة متقدمة على هذا الصعيد (**المصدر نفسه** ، ٧/٤/١٩٨٧). وعشية البدء بجولته، قال تنديمانز ـ من باب التحذير ـ ان دول السوق أيّدت، حقاً، عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة، وان هذا التأييد لاقى صدى ايجابياً خاصاً؛ لكن ذلك لا يعني «زوال العقبات والمصاعب» التي يمكن حصرها في ثلاث نقاط رئيسة (**المصدر نفسه** ، ١٤/٤/١٩٨٧):

«اولاً: الاعداد للمؤتمر الدولي.

«ثانياً: المشاركة في المؤتمر، والاتفاق على الاطراف التي يجب ان تساهم فيه.

«ثالثاً: دور المؤتمر الدولي، ومهامه، واهدافه» (**المصدر نفسه** ،).

ومع ان الجولة لم تتمخض عن اي جديد معلن، الا انها ـ حسب عدد من المصادر ـ اكتسبت أهمية خاصة (ميشيل داجاتا، **الاهرام** ، ٢٣/٤/١٩٨٧) زادت في اطلاع القائم بها «على العديد من التفاصيل الدقيقة والمعلومات المهمة حول... النقاط» آنفة الذكر (**القبس** ، ١٤/٤/١٩٨٧).

والقناعة السائدة في الغرب عموماً، واوروبا خصوصاً، حالياً، هي ان الاوان آن لتحريك الأمور بفاعلية اكبر، على اساس المؤتمر الدولي، لحل مشكلة الشرق الاوسط، وذلك بعد ان تحققت مجموعة من العناصر المشجعة، ابرزها:

١ ـ ان فكرة عقد مؤتمر دولي التي عرضت،